وفي غمار التطورات الهامة التي وقعت في الجزيرة العربية، بعد قيام الحرب العالمية الاولى، وتفجر الثورة العربية الكبرى، آلت السيطرة على العقبة، لفترة وجيزة، الى الدولة الحجازية الوليدة بزعامة الشريف حسين، قبل ان تنتقل، نهائياً، وفقاً لمعاهدة جدة في العام ١٩٢٧ بين عبدالعزيز آل سعود والبريطانيين، الى امارة شرق الاردن. لقد تم هذا في اطار وضع دولي جديد للمنطقة العربية قُسمت بمقتضاه اسلاب الامبراطورية العثمانية بين بريطانيا وفرنسا، حيث استأثرت الاولى بالعراق وفلسطين وامارة شرق الاردن، واستأثرت الثانية بسوريا ولبنان، وانشأ عبدالعزيز آل سعود مملكته الجديدة، والزم النضال المصري بريطانيا بانهاء حمايتها واعلانها دولة مستقلة.

وبمقتضى تلك التطورات، لم يعد خليج العقبة خليجاً وطنياً تضمه شواطىء دولة واحدة؛ ولكن صارت شواطئه تضمها دول ثلاث، اي المملكة العربية السعودية وامارة شرق الاردن والمملكة المصرية. ومع ذلك، استمر الخليج محتفظاً بطابعه التاريخي البحت، المرتبط بوراثة الدول الاسلامية الثلاث لحقوق الدولة العثمانية. كذلك ظل الخليج ـ كما كان الحال منذ اقدم العصور ـ بعيداً من استعمال الملاحة الدولية، وبقيت الملاحة فيه مقصورة على رعايا الدولة العثمانية. وعندما ورثت مصر والسعودية والاردن ما كان للدولة العثمانية من حقوق على مياهه، ظلت الملاحة في الخليج مقصورة على رعاياها[٣].

هذا الوضع القانوني لخليج العقبة، هو الذي حدد الوضع القانوني لمضيق تيران، طبقاً لما استقر عليه العرف الدولي حتى ذلك الحين. فوفقاً لهذا العرف، والذي تأكد بالذات في قضية مضيق كورفو الشهيرة بين البانيا وبريطانيا العام ١٩٤٩، فان المضيق يكون مخصصاً للملاحة الدولية، اذا توافر معياران، وهما: ١ ـ ان يكون المضيق موصلاً بين بحرين عامين؛ و ٢ ـ ان يكون العرف قد تواتر على استعمال المضيق، كطريق من طرق الملاحة الدولية.

اما اذا لم يتوافر هذان المعياران، فان المضيق اما ان يكون داخلاً، بأكمله، في اقليم دولة واحدة، وفي هذه الحالة فانه يخضع لاختصاصها وسيادتها وتتولى هي تنظيم الملاحة فيه، واما ان تكون شواطىء المضيق واقعة في اقليم اكثر من دولة واحدة، وتفرض سلطانها على الجزء من المضيق الذي يعد بحراً اقليمياً لها، وفي تلك الحالة يتم تنظيم الملاحة فيه بالاتفاق بين هذه الدول والدول الاخرى المعنية.

وطبقاً لهذه المعايير والشروط، لم ينظر الى مضيق تيران باعتباره مضيقاً للملاحة الدولية. ومارست مصر والسعودية سيادتيهما الكاملتين عليه وحددتا شروط المرور فيه. ولكن اعلان قيام اسرائيل في ايار (مايو) ١٩٤٨، واندلاع الحرب العربية ـ الاسرائيلية، وعقد الهدنة، كانت كلها تؤذن بالتغيرات الهامة التي شهدها خليج العقبة ومضيق تيران في المراحل اللاحقة[٤].

ان نقاط التحول الاساسية، هنا، تتمثل في ثلاثة تطورات محددة تمت عبر ثلاثة عقود، في العام ١٩٤٩ ثم في العام ١٩٥٦ ثم في العام ١٩٧٨، لفرض الامر الواقع، وتغيير التكييف القانوني لخليج العقبة ومضيق تيران.

○ التطور الاول، هو قيام القوات الاسرائيلية باحتلال قرية ام رشراش على خليج العقبة في العاشر من آذار (مارس) ١٩٤٩، ليصبح بعد ذلك ميناء ايلات. لقد مكن ذلك العمل اسرائيل من ان توجد لها موطىء قدم على خليج العقبة، وهو هدف هام للدولة العبرية الوليدة، لم يكن ممكناً ان تتهاون في تحقيقه، على الرغم من احكام الهدنة التي فرضها مجلس الامن في ذلك الحين على المقاتلين. ولم تفلح البيانات والتحقيقات التي صدرت (بما في ذلك ما تم على ايدي وسيط للامم المتحدة) مؤكدة